Takdîm al-Musnad İlayh (Ma Ana Qultu) to Ali al Qoushgi: Achievement and Study

Dr. Musa ALP* د. موسى آلب

Citation/©- Alp, M. (2007). Takdîm al-Musnad Ilayh (Ma Ana Qultu) to Ali al Qoushgi: Achievement and Study. *Çukurova University Journal of Faculty of Divinity* 7 (2), 147-168.

***Abstract-*:**This study aims an achievement and the study of a article **"مَا أنَا قُلْتُ"** to Ali al Qoushgi the linguistic scientist of Turkish origin who lived in the fifteenth age in the time of Fatih Sultan Mohamed. We verified the thesis from two copies two manuscripts in İstanbul/Turkey in the al Süleymaniye library. He has covered on al Qoushgi in this article what he benefits or does not benefit a speech **"مَا أنَا قُلْتُ"** in detail. He tried to explain the relation between the speech and the meaning with the use of the bases of logic and the philosophy dependent on opinions Abdul Qaher al Jurjani, al Sakkaki, al Qazwini, al Taftazani and al Sayed al Sherif al Jurjani**.**

Key Words- *Takdîmu'l-Musnad İleyh, Mâ, Kultu; Nafy, Isbât.*

§§§

ا- علي بن محمد القُوشْجي

1- حياة علِي القُوشْجي

ولد علي القوشجي في "سمرقند" لكن تاريخ ميلاده لا يُعْرَف بالضبط ، ويقال إنه قد ولد حوالي800 هـ./ 1400م. ولعلي القوشجي ألقاب وأسماء مختلفة ذكرتها كتب التاريخ والأعلام والتراجم، مثل: زين الدين علي بن محمد القوشي/القوشجي؛ علي قوشجي؛ المولى علي القوشي؛ مولانا علي القوشجي السمرقندي؛ زبدة العلماء المتأخرين؛ فرزند أرجمند؛ علاء

* Çukurova Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Arap Dili ve Belağatı Anabilim Dalı.

الدين والملة؛ باز رياض الرياضيات؛ مولانا خوجا[1] . وهو أيضا يعتبر عالما في الفلك والرياضة والدين، وهو حنفي المذهب[2].

درس علي القوشجي وقرأ على أيدي العلماء الممتازين في زمنه، مثل: قاضي زاده الرومي (ت.1414/828) ؛ غِياث الدين الجمشيد (ت.1423/833)؛ معين الدين القاشي (ت.1423/840)؛ أولغ بك (ت. 1449/853). وأول دراسته على يد أولغ بك، وقد شبَّ في قصر السلطان ألغ بك كأنه ابنه، وطالبه الوحيد، لأن والد علي القوشجي كان في خدمة ألغ بك مربيا "الباز" للصيد. وقد راح علي القوشجي إلى كرمان خفيا بدون إذن من ألغ بك، وكان في حوالي "20" من عمره. وقد أكمل دراسته هناك. ومن المحتمل أنه درس هناك اللغة العربية وبلاغتها والعلوم الدينية، مع العلوم الفلكية والرياضية. وقد كتب كتابه الشهير في علم الكلام والعقائد "شرح التجريد" في كرمان قبل أن يرجع إلى سمرقند. هذا هو شرح لكتاب الطوسي (ت.1274/672) "تجريد الكلام" وقدمه علي القوشْجي إلى السلطان سعيد خان (ت.1469/874). واشتهر هذا الشرح بين الطلاب باسم "الشرح الجديد" وكُتِبَتْ عليه عدة شروح وحواش. وقد رجع إلى سمرقند مرة ثانية، وقدم إلى ألغ بك رسالته (مقالته) "حلُّ اشكال القمر" راغبا في عفوه، وطالبا قبول عذره، لأنه كان قد غادر سمرقند بدون إذن منه مدة من الزمن. ألغ بك قد أخذ هذه الرسالة وألقى إليها نظرة وأعجبته الرسالة. معنى هذا أنه قد قَبِلَ عُذْرَه[3].

بعد أن اُستُشْهد ألغ بك بسيف ابنه عبدِ اللطيف، غادر علي القوشي سمرقند نحو تبريز. كان هناك حينئذ "أوزون حسن (حسن الطويل)" حاكما قويا في الحكم، كأن حكمه إمبارطورية. وقد استقبل أوزون حسن علي القوشي استقبالا جميلا، وأكرمه إكراما جزيلا، واعتبره عالما كبيرا. وبعد مرور السنين وقعت مشاكل كبيرة بين اُوزُونْ حسن، والفاتح سلطان محمد. فأرسل أوزون حسن سفراء إلى الفاتح سلطان محمد لحل المشاكل بينهما، وعَلَى رأسهم علي القوشجي. فعَرَفَه الفاتح سلطان محمد، وأعجبه علمه، ولياقته، فدعاه إلى إستابول مع أهله وأقاربه[4].

---

[1] خير الدين الزيركلي، *الأعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشركين*، بيروت-1963، ص. 683؛ الحدائق، ص. 294؛ علي بن حسين الواعظ الهروي، *رشحات عين الحياة*، بيروت 1300، ص.108؛ A.Süheyl Ünver, *Ali Kuşçu Hayatı ve Eserleri*، استانبول 1948، ص. 20، 21.

[2] الزيركلي، *الأعلام*، ص. 683.

[3] انظر: ذكي صالح، *آثار باقيه* ، مطبعة عامره، أستانبول 1329، الجلد الأول، ص.195؛ Hilmi Ziya Ülken، *Türk Düşüncesi Tarihi Araştırmalarına Giriş) İslam Düşüncesi* ، نشريات أولكَنْ، أستانبول 2000، ص. 268؛ Ünver، *المصدر نفسه*، ص. 18-20.

[4] طشقبري زاده أحمد أفندي، موضوعات العلوم، مطبعة الإقدام، أستانبول- 1313، ص.98-99.

جاء علي القوشجي إلى استابول، وكان معه مائة أو مائتا شخص[5]. ونفهم من شعرٍ كتبه حفيده "ميرم جلبي" أنه توفي بعد مجيئه إلى إستانبول بسنتين أو ثلاث سنوات عام (1474/879)[6]. رحمه الله.

2- كُتُبُ ورَسَائِلُ علي القوشجي في اللغة العربية وبلاغتها

أ- عُنْقُود الزواهِر في نَظْمِ الجواهر

قد قدّمه علي القوشجي إلى الفاتح سلطان محمد، وقد حقّقه د. أحمد عفيفي ونشره عام 2000 في مصر.قد دَرَسَه د. موسى آلب مع رسائل علي القوشجي (مقالاته) الأخرى في مجال اللغة العربية، موضوع رسالة الدكتوراه بالتركية[7]. قسَّمَ علي القوشجي كتابه عنقود الزواهر في نظم الجواهر إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: علم الوضع، والقسم الثاني: علم الاشتقاق، والقسم الثالث: علم الصرف. قال علي القوشجي إنه نوى أن يرتب كتابه هذا من اثني عشر قسما، لكنه لم يستطع أن يكمله. ونحن نعتقد أن عمرَه لم يمتد به لإجراء نيته هذه. للعنقود، عدة مخطوطات في تركيا في المكتبات المختلفة، منها سبع عشرة مخطوطة وقد أفدت منها كلها، على أن د. أحمد عفيفي قد حقّق العنقود من أربع مخطوطات موجودة في مصر، ولم يرَ أية مخطوطة في تركيا.وألّف عبد الرحيم مفتي زاده شرحا للعنقود، يُعرف "شرح عنقود الزواهر، و له نسخ مخطوطة ومطبوعة.

ب- رسالة في الوضع

حققنا هذه الرسالة من أربع مخطوطات في تركيا، وتوجد في تركيا أكثر من عشرين مخطوطة. وهذه الرسالة رسالة مستقلة ثانية في علم الوضع بعد الرسالة التي كتبها عضد الدين اللإيجي (ت. 1355/756). ويتناول علي القوشجي في هذه الرسالة: تعريف الوضع، وأقسامه: الوضع الشخصي، والنوعي، والعام.

ت- شرح الرسالة الوضعية

هذه هي شرح لِـ"رسالة الوضع" لعضد الدين الإيجي. وقد نُشِرت هذه الرسالة عدة مرات من نسخة أصلية. وهي رسالة ثانية لعلي القوشجي، بعد رسالته الأولى "رسالة الوضع" ولها عدة نسخ مخطوطة ومطبوعة.

---

[5] محمد سريا، سجل عثماني، مطبعة سبيل، استانبول-1996، الجلد الثالث، ص. 567.

[6] حدائق الشقائق (شقائق نعمانية وذيولها، الجلد الأول)،دار الدعوة، استانبول-1989، ص. 184؛ Ünver، *المصدر نفسه*، ص. 24.

[7] *Arap Dili ve Belâğatı Açısından Ali Kuşçu ve 'Unkûdü'z-Zevâhir Fî Nazmi'l-* Musa Alp, *Cevâhir Adlı Eseri*, DEÜ. Sosyal Bilimler Enstitüsü, (Basılmamış Doktora Tezi), İzmir 2006,

ث- تحقيق لام التعريف

هذه الرسالة كشفتُها أول مرة وحققتها، ولم أرَها في أي مصدر أو مرجع حتى الآن. لكني وجدت نسخة مخطوطة فقط في المكتبات، وترجمتها إلى اللغة التركية .وهى تتحدث عن أحوال "لام التعريف"[8].

ج. رسالة في المجاز والاستعارة

لهذه الرسالة المذكورة عدة نسخ مخطوطة، وحقّق ودرَسه د. موسى يلديز ونشرتها وزارة الثقافة التركية كتابا مستقلا[9]، مع العلم أن تحقيق هذة الرسالة التى حققها د. موسى يلديز قد نُشِرَتْ في مجلة علمية محكّمة للجامعة الأردنية بعمان، الأردن[10]. وأنا رَأيتُ نسختين مخطوطتين في مكتبة إزمير الوطنية وطالعت وراجعتُ في واحدة منهما[11].

ح- رسالة في الحمد

قد شرح علي القوشجي في هذه الرسالة: أقوال السيد الجرجاني (ت. 1413/816) حول (الحمد) وآراء علماء العصر فيه. وقد حققت هذه الرسالة، وترجمتها إلى اللغة التركية[12].

وأرى أن علي القوشجي قد تَحَدَّث عن آرائه اللغوية في هذه الرسالة.

خ- حاشية على شرح الكشاف للتفتازاني

هذه حاشية على شرح كشاف الزمخشري للتفتازاني وهي 13 ورقة ومتعلقة بالتفسير لكن فيها توضيحات لغوية دالة على أنّ الزمخشريّ لغويّ ومفسرّ[13].

---

[8] لمزيد من التفاصيل، انظر: Musa Alp، *نفس رسالة الدكتوراه*، ص. 279-282.

[9] Musa Yıldız, *Bir Dilci Olarak Ali Kuşçu ve Risâle fi'l-İstiâresi*, Kültür Bakanlığı Yayınları, Kültür Eserleri Serisi, No: 376, Ankara 1997.

[10]

[11] راجع: *رسالة في المجاز والاستعارة لعلي القوشجي*، مكتبة إزمير الوطنية، (مخطوطة)، رقم: 1707/2.

[12] لمزيد من التفاصيل، انظر: Musa Alp، *نفس رسالة الدكتوراه*، ص. 282-291.

[13] لمزيد من التفاصيل، انظر: Musa Alp، *نفس رسالة الدكتوراه*، ص. 292-297.

د- شرح الشافية لابن الحاجب

هذا كتاب ألّفه علي القوشجي باللغة الفارسيّة، لأنّ الفارسيّة حينئذ لغة العلم مع العربية، وكل عالم كان عليه عصرئذ أن يؤَلّف بعض كتبه بالفارسية. وهو شرح للشافية لابن الحاجب في علم الصرف. ولهذا الشرح مخطوطات كثيرة، درسُها من مخطوطة في مكتبة كوبريلي، وهي تسعون ورقة[14].

ذ- رسالة تقديم المسند إليه

وهذه الرسالة هي التي حقّقْتُ درستها في هذا البحث.

3- مُؤلَّفات علي القوشجي في العلوم الدينية

ا- شرح تجريد الكلام

ب- تفسير الزهراوين

ت- حاشية على تنقيح الأصول

ث- الأمور العامة

ج- رسالة في الجمعة

4- مؤلَّفات علي القوشجي الموسوعة

ا- محبوب الحمائل في كشف المسائل

ب- رسالة في موضوعات العلوم

ت- مسرة القلوب في دفع الكروب

ث- تاريخ

5- مُؤلَّفات علي القوشجي في العلوم الفلكية والرياضية.

ا- الرسالة المحمدية

ب- رسالة في الحساب

ت- مسألة غريبة بالعلوم الرياضية

ث- رسالة في الهيئة

ج- الرسالة الفتحية

[14] راجع: *شرح الشافية لعلي القوشجي* (مخطوطة)، مكتبة كوبريلي، قسم فاضل أحمد باشا، رقم: 1598.

ح- شرح تحفة الشاهية

خ- شرح زيج ألغ بك

د- شرح زيج كرجاني

ذ- حل أشكال القمر[15]

II- تقديم المسندِ إليه

قد ألّفَ علي القوشي رسالة (مقالة) تناول فيها "أحوال تقديم المسند إليه (فاعل الفعل)" مستفيدا من آراء التفتازاني المتعلقة بهذه القضية في كتابه "المطول"[16]. وهذه الرسالة معروفة باسم "رسالة في بيان تقديم المسند إليه" و أيضا قد يطلق عليها اسم "رسالة ما أنا قلت".

ولهذه الرسالة مخطوطتان، في مكتبة السليمانية في قسم رشيد أفندي رقم 1032 وفي نفس المكتبة في قسم راغب باشا رقم 374 . بعد مقارنتي بين هاتين المخطوطتين قد لاحظت أن هناك بعض الاختلافات بين المخطوطين. فقررت أن أحقق هذه الرسالة، وأوضح الاختلافات بين المخطوطتين.

وقد جعلت نسخة رشيد أفندي نسخة أساسية في تحقيقي. وذلك للأسباب التالية:

- سهولة قراءتها مقارنةً بالنسخة الأخرى.

- قلّة النواقص والمحذوفات في رسمها الإملائي.

- وجود تصحيحات داخليّة من قِبَلِ الناسخ.

- وهذه النسخة الأساسية التي توجد في قسم رشيد أفندي رقم 1032 بين أوراق183a و189b ، وهي تقريبا خمسة أوراق ونصف. ذات خط واضح وسهل القراءة. فقد استُنسختْ بخط "التعليق" عام 1659/1170 بيد مصطفى بن علي الشاذلي الإزميري.

فأمّا النسخة الأخرى الموجودة في قسم راغب باشا فقد رمزتُ اليها بحرف "ر" دلالة واختصارا من اسم راغب المبدوء بحرف "ر". وهذه النسخة موجودة في رقم 374 بين

---

[15] للمعلومات المفصلة حول حياة علي القوشجي وكتبه ورسائله، انظر مصطفى بن عبدالله كاتب جلبي، كشف *الظنون عن أسماء الكتب والفنون*، إستانبول-1941؛ الهروي، *رشحات عين الحياة*؛ ياقوت الحموي، معجم *الأدباء*؛ نجم الدين الغزي، *الكواكب السائرة*؛ الكهالة، *ترجمة المؤلفين*؛ ؛ اسماعيل باشا البغدادي، *هدية العارفين*؛ العطائي نوعي زاده، *حدائق في تكملة الشقايق*؛ محمد سريا، سجل عثماني؛ Brockellman ، *Geschichte der Arabischen Literatur(GAL*؛ Wilhelm Barthold؛ İsmail Aka، *Uluğ Bey ve Zamanı*؛ Muammer Dizer، Halil İnalcık؛ *Ali Kuşçu*؛ Cevat İzgi، *The Ottoman Empire*؛ Musa Yıldız، *Osmanlı Medreselerinde İlim*. *Bir Dilci Olarak Ali Kuşçu ve Risale-i İst'are'si*

[16] كشف *الظنون*، الجلد الأول، ص 88

أوراق^{a}208 و^{b}211 وهي ثلاثة أوراق، ومكتوبة بخط "النستعليق (خطي النسيخ والتعليق)" ولا يوجد اسم الناسخ في هذه النسخة، ولا تاريخ الاستنساخ .

وهنالك بعض الشروح والحواشي لهذه الرسالة التي تعرف باسم "الرسالة في بيان تقديم المسند إليه". مثل: "رسالة في تحريرات مولانا عبد الغفور على مولانا علي القوشي" لعبد الغفور، وهذه موجودة في مكتبة كوبرولي (في إستانبول) في القسم الأول رقم 704 بين أوراق^{a}11 و^{a}16 حوالي 6 أوراق (12 صفحة). وكذلك "حاشية على رسالة علي القوشي في تقديم المسند إليه" لشيخ الإسلام في هرات[17] ولمير أبي الفتح بن مخدوم الحسيني[18] ولمؤلف آخر[19] لا نعرف اسمه.

III- التحقيق: رسالة "تقديم المسند إليه" لعلي القوشجي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قال صاحب الإيضاح: وقد يُقَدَّمُ المسندُ إليه لِيُفِيدَ التقديمُ تخصيصَه بالخبر الفعلي، أي قَصْرُ الخبر الفعلي عليه، إنْ كان المسند إليه بعد حرف نفي بلا فصل، نحو: "ما أنا قلت هذا" أي لم أقله، مع أنه مقول لغيري . فالتقديم يُفِيدُ نفيَ الفعلِ عن المذكور، وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص[20]. فلا يقال هذا إلا في شيء، ثبت أنه مقول لغيرك، وأنت تريد نفيَ كَوْنِكَ القائلَ، لا نفي القول[21].

واعترضَ إليه السيدُ شريف[22]؛ قُدِّسَ سِرُّهُ، بأن التقديم في هذا المثال، لما أفاد نفي الفعل عن المذكور، أعني: المسند إليه، وثبوته لغيره، لم يكن يفيد التخصيص بالخبر الفعلى، بل لتخصيص[23] غيره به. ثم قال: وتلخيصه إذا وقع النزاع في فعل، وأريد تخصيصه، فذلك التخصيص يشتمل على إثبات، ونفي، فربما يُصَرَّحُ بالإثبات وحده، ويُفْهَمُ النفيُ ضمنا، كقولك:

---

[17] هذه الحاشية في مجموعة الرسائل بين أوراق ^{a}70 و ^{b}72 وهي بخط التعليق وفي كل صفحة 21 سطرا. راجع مكتبة راشد أفندي في قيصري، رقم 8/829.

[18] هذه الحاشية مخطوطة بخط التعليق و بين أوراق ^{a}57 و ^{b}60 راجع مكتبة راشد أفندي في قيصري، رقم 6/829.

[19] هذه الحاشية مجهولة مستنسخها و مخطوطة بخط التعليق وموجودة بين ^{a}53 و ^{b}56 راجع مكتبة راشد أفندي في قيصري، رقم 5/829.

[20] راجع، التفتازاني، *المطول على التلخيص*، استانبول 1308، ص 108؛ *مختصر المعاني*، استانبول 1977. ص 86. وأيضا لنص التفتازاني انظر، الخطيب القزويني، *علوم البلاغة*، القاهرة 1970، ص 137.

[21] هذا النص موجود في الإيضاح للقزويني كذا:" قال عبد القاهر و قد يتقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى إن ولي حرف النفي كقولك ما أنا قلت أي لم أقله مع أنه مقول فأفاد الفعل عنك وثبوته لغيرك فلا تقول ذلك إلا في شيء ثبت أنه مقول وأنت تريد نفي كونك قائلا له" انظر، القزويني، *الإيضاح*، ص 137.

[22] السيد شريف : ناقصة في – ر- .

[23] لتخصيص : ناقصة في – ر- .

"أنا سعيت في حاجتك". وربما يعكس، كقولك: "ما أنا قلت هذا". وربما يُصَرَّحُ بـهما معا، بناء على اختلاف المقامات. وعلى كل تقدير، يكون تخصيص الفعل بما أُثبتَ له، لا بما نُفِيَ عنه، والمصرح، نسب التخصيص ههنا، إلى ما نُفِيَ عنه. وتأويله أنَّ نَفْيَ الفعل مخصوص بالمسند إليه، فكَأنْ لم يَفْرُقْ بين "ما أنا قلت هذا"، و"أنا ما قلت هذا". وسيأتي الفرق بينهما. انتهي كلامه.[24]

وأقول فيه نظر :

لأنه أراد بالخبر الفعلي، ههنا، الفعل المَنْفِيَّ.(1b) أعني: عدم القول في المثال المذكور. ولا خفاء في أن قولنا: "ما أنا قلت"؛ وإن أفاد تخصيص غير المسند إليه بالقول، يفيد تخصيص المسند إليه بعدم القول، أيضا. كما أن قولنا "أنا ما قلت:" أيضا يفيد ذلك.[25] ولا يلزم من إفادة هذا من الكلامين، أعني قولنا: "ما أنا قلت". وقولنا: "أنا ما قلت" يخصص عدم القول بالمسند إليه، واشتراكهما في تلك الإفادة، أن لا يكون بينهما فرق من الوجوه الأخر. فإن النـزاع في قولنا: "ما أنا قلت"، إنما هو في فاعل الفعل المثبت، أعني: القول. والمصرح من ركنيْ التخصيص، إنما هو النفي دون الإثبات. والنـزاع في قولنا: "أنا ما قلت"، إنما هو في فاعل الفعل المنفي. والمصرح من ركنيْ التخصيص، إنما هو الإثبات دون النفي.

ثم قال: ولهذا لا يقال: "ما أنا رأيت أحدا من الناس". ولا "ما أنا ضربت إلا زيدا"، بل يقال "ما رأيت، أو ما[26] رأيت أنا أحدا من الناس". و"ما ضربت، أو ما ضربت أنا إلا زيدا"، لأن المنفي في الأول: الرؤيةُ الواقعةُ على كل واحد من الناس. و في الثاني: الضربُ الواقعُ على كل أحد منهم، سوى زيد. وقد تبين أن ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور. وهو: ما نُفِيَ عن المذكور، فيكون ،(1b)الأول مقتضيا، لإن إنسانا غير المتكلم[27]، قد رأى كل الناس. والثاني مقتضيا، لأن إنسانا غير المتكلم [28]، قد ضَرب، مَنْ عدا زيدا منهم. وكلاهما محال. والشيخان عبد القاهر[29]، والسكاكي،[30] بيَّنا امتناعَ الثاني، بأنّ نقض النفي بإلاّ يقتضي أن يكون القائل له، قد ضرب زيدا. وتقديم الضمير و إيلاؤه حرف النفي، يقتضي أن لا يكون ضربه. وذلك تناقض[31].

---

[24] لاعتراضات الجرجاني، انظر، السيد الشريف الجرجاني ، *حاشية على المطول*، ص 108. (هذه الحاشية توجد في هامش *المطول* للتفتازاني)

[25] يفيد ذلك أيضا : في – ر -.

[26] ما : ناقصة في – ر- .

[27] غير المتكلم : ناقصة في – ر- .

[28] انظر، الإيضاح، ص 137.

[29] عبد القاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز في علم المعاني*، دار الكتب العلمية، بيروت 1988م.، ص 97.

[30] انظر ، *المفتاح*، ص 125.

[31] نرى أن علي القوشي قد ينقل آراء عبد القاهر والسكاكي من القزويني. انظر، *الإيضاح*، ص 137.

و اعترض صاحب الإيضاح على الشيخين، بأنا لا نُسلم: أن(2a) إيلاء الضمير يقتضي ذلك[32]. واعترض عليه[33]، مولانا سعد الملة والدين -رحمه الله؛ بأنا لا نسلم أن النفي، هو الرؤيةُ الواقعة على كل أحد من الناس، بل الرؤيةُ الواقعة على[34] فَرْدٍ من الناس[35]. والفرق واضح؛ فأن الأول: يفيد السلب الجزئي، لأن نفي الرؤية[36]، على كل أحد[37]، لا ينافي إثبات الرؤية الواقعة على البعض. والثاني: يفيد السلب الكلي، لوقوع النكرة في سياق النفي.

ثم أجاب ناقلا، عن الفاضل العلامة، بأن المفعول في قولنا "ما أنا رأيت أحدا"، لما كان عاما، لوقوعه في سياق النفي، يلزم أن يكون معتقد المخاطب عاما كذلك. وهو أنك رأيت كل أحد في الدنيا، لأن الخطأ في هذا المقام، إنما يكون في الفاعل فقط، كما هو حكم القصر؛ فيلزم أن يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور، متفقا عليه[38] بين المتكلم والمخاطب؛ إن عاما فعام، وإن خاصا فخاص؛ إذ لو اختلفا عموما وخصوصا، لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب، والتقدير بخلافه.[39]

وأجاب عن اعتراض صاحب الإيضاح، بأن تقديم الضمير، وإيلاءه حرف النفي، إنما يكون لرد الخطأ في فاعل فعل معين مقرر، هو الضربُ لغير زيدٍ، فيكون المعنى: أن هذا الضرب الواقع على مَنْ عدا زيدا، فمسلم مقرر، لكن فاعله غيري لا أنا، فلا يكون زيد مضروبا لك، كما لا يكون مضروبا لغيري. ثم قال: وعندي أن قولهم: نقض النفي بإلاّ،[40] يقتضي أن يكون "ما أنا ضربت إلا زيدا"[41]، أجدر بأن يعترض عليه، فيقال: أن النفي لم يتوجه إلى الفعل أصلا، بل إلى أن يكون فاعل الفعل المذكور، هو: المتكلم؛ والفعل المذكور هو: الضرب، الذي(2b) استثنى منه زيد، فالاستثناء؛ إنما هو[42]: من الإثبات دون النفي، فلا يكون

---

32 الإيضاح، ص 138.
33 عليه : ناقصة في – ر- .
34 كل أحد من الناس بل الرؤية الواقعة على : ناقصة في – ر- .
35 الناس: ناقصة في – ر- . أفراد الإنسان : زائدة في – ر- .
36 الواقعة : زائدة في – ر- .
37 واحد : في – ر- .
38 عليه : ناقصة في – ر- .
39 *الإيضاح*، ص 136-140 . و ايضا توجد اعتراضات القزويني في المطول، انظر، *المطول*، ص 110.
40 بإلا : ناقصة في – ر- .
41 أنا ضربت إلا زيدا، في – ر- . غير أن هذه العبارة في النسخة الأساسية قد كتبت أولا مثل "ضربت زيدا" لكن بعد هذا قد لاحظوا النقص في الخط و زادوا "ما أن" و"إلا" .
42 نفي : زائدة في – ر- .

من انتقاض النفي[43] بإلا في شيء، كما إذا قلت: "لست الذي ضرب إلا زيدا"، فكأنه اعتقد، أن إنسانا ضرب كل واحد إلا زيدا، وأنت تعلم ذلك[44] فنفيت أن تكون ذلك الإنسان.

واعترض السيد قُدّس سره بوجهين: الأول: أنه قد اندفع بـهذا الكلام الجواب، الذي نقله عن الفاضل العلامة، إذ يقال: لا نُسلّم أن نفي الرؤية في قولك: "ما أنا رأيت أحدا"، عام لكل أحد؛ لأن النفي متوجه إلى الفاعل، وكونه فاعلا. ولا تعلّق له بالفعل والمفعول، فيكون الكلام دالا على أن المتكلم، ليس فاعلا للرؤية المتعلقة بأحد؛ فيلزم أن يكون هناك إنسان قد رأى أحدا، كأنه قيل "لست الذي رأى أحدا من الناس". ولا محذور فيه.[45]

والثاني: أن الإثبات في: "ما أنا ضربت إلا زيدا"، ليس بعام؛ لأن المُقدر: أحد ألا يرى، أنه (ر،2[a]) يجوز أيضا أن يقال: "ما أنا ضربت أحدا إلا زيدا". (فلا يتناول هذا)[46] فلا يصح أن يستثنى منه.

ثم قال: وقد يُعلّل امتناع "ما أنا ضربت إلا زيدا"، بما ذُكِر في "ما أنا رأيت أحدا". وهو: أن النفي هو: الضرب بالنسبة إلى كل واحد[47]، سوى زيد؛ فيستلزم، أن يعتقد معتقد[48]، أنك ضربت كل أحد سوى زيد، فنفيت ذلك عنك، وأثبتّه لغيرك، فإن قلت: هذا الوجه مبني على رجوع الاستثناء إلى الإثبات، وقد سبق ما فيه. قلت نعم: إلا أن ههنا وجها آخرَ؛ وهو: أن يُجْعَلَ الاستثناء راجعا إلى النفي؛ فيكون المتكلم، قد أثبت لنفسه ضربَ زيدٍ، ونفى عنها ضرب من عداه. والتقديم يقتضي إثبات ذلك المنفي لغيره، ونفي ذلك المثبت عنه، فكأنه قال: "أنا ضربت زيدا":(3[a]) أي لا غيري. و"ما أنا ضربت مَن سوى زيد"، أي ضربه غيري، فيكون هناك من ضرب كل أحد سوى زيد. وهذا وجه وجيه. انتهي كلامه[49].

وأقول: كلا الوجهين مدفوع. والوجه الذي أدعى، أنه وجيه غير موجه . أما الأول: فلأن عموم نفي الرؤية، لازم على تقدير توجه النفي إلى الفاعلية، أيضا؛ لأن النكرة على هذا التقدير، أيضا في سياق النفي؛ لأن النفي، يجب اعتباره مؤخرا عن جميع قيود الكلام، ليكون المعنى: "أني لست فاعل هذا الفعل المقيد بجميع القيود"؛ لما سبق من أن الكلام، يجب أن

---

43 النفي : ناقصة في – ر- .
44 الإنسان : زائدة في – ر- .
45 انظر، *حاشية على المطول*، ص 113.
46 فلا يتناول هذا : زائدة في – ر- .
47 أحد : في – ر- .
48 معتقد : ناقصة في – ر- .
49 انظر، *حاشية على المطول*، ص 112.

يكون[50] متفقا بين المتكلم، والمخاطب. ولا يكون النـزاع بينهما إلا في الفاعلية فقط، فإنك إذا نفيت أن يكون فاعل رؤية أحد، لزم أن يكون، لم تر أحدا؛ اذ لو رأيت زيدا، مثلا: كنت فاعل رؤية أحد. وقد[51] نفيت أن تكون فاعلها.

نعم: قوله في الجواب، المفعول في قولنا: "ما أنا رأيت أحدا"، لما كان عاما، يلزم أن يكون معتقد المخاطب عاما كذلك، خطأ، لأن عموم المفعول في الإثبات، ينافي عموم المفعول في النفي؛ فإن المخاطب؛ إذا اعتقد أنك رأيت كل أحد من الناس، وأنت مثبت[52]، نفيت أن تكون فاعلا لتلك الرؤية، (العامة الشاملة لكل أحد لم يفهم عموم نفي الرؤية)[53] لأن رفع الإيجاب الكلي سلب جزئي، بل: إنما يفهم ذلك[54]؛ إذا اعتقد المخاطب، إنك رأيت أحدا من الناس، ونفيت أنت، أن تكون فاعلا لرؤية أحد؛ لأن رفع الإيجاب الجزئي سلب كلي.

قوله: فيلزم أن يكون ما نفي من الفعل، الواقع على المفعول على الوجه المذكور، متفقا بين المتكلم والمخاطب، إن عاما فعام، وإن خاصا فخاص؛ إذ لو اختلفا عموما وخصوصا، لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب. والتقدير بخلافه، قلنا مسلم. لكن ما نُفِيَ، هو: رؤية أحد، فإن(3b) المتكلم، ادعى، أنه ليس فاعلا لرؤية[55] أحد إنما فاعلها شخص آخر غيره[56]، فلا يلزم؛ إلا أن يكون شخص آخر، قد رأى أحدا من الناس، فالرؤية الواقعة[57] على المفعول، على الوجه، الذي هو متفق بين المتكلم والمخاطب، التي[58] ادعى المتكلم، أنه ليس فاعلا لها، ليست عامة؛ بل العامة[59]: إنما هو نفي الرؤية. وإنما لزم ذلك(ر،2b) من أن نفي فاعلية المتكلم لها، كما بينا آنفا. والمنفي، بحيث أن يكون متفقا بين المتكلم والمخاطب، بالعموم والخصوص، وسائر القيود، وثابتا لغير المتكلم، لا النفي.

وقال السيد، قدس الله سره: التفضيل، ههنا: أنْ يقول: إنْ كان النـزاع في رؤية واقعة على شخص معين، كزيد، مثلا، يقال: "ما[60] أنا رأيت زيدا" فيكون هناك من رأى زيدا. وهو

---

50 يجب ان يكون : ناقصة في – ر- .
51 قد : ناقصة في – ر- .
52 مثبت : ناقصة في – ر- .
53 العبارات بين القوسين زائدة في – ر- . وهناك تصحيحات في الهامش، لأن هناك ساقطة : أن يقال يفهم أنك ما رأيت أحدا أصلا بل يجوز أنك رأيت البعض لأن رفع ...
54 ذلك : ناقصة في – ر- .
55 فاعل رؤية : في – ر- .
56 غيره : ناقصة في – ر- .
57 واقعة : ناقصة في – ر- .
58 الذي : في – ر- .
59 العامة : في – ر- .
60 ما : ناقصة في – ر- .

ظاهر وإن كان في رؤية واقعة على أحد، لا بعينه، يقال: "ما أنا رأيت الأحد[61] من الناس"، أو ذلك الأحد، فإنه وإن كان غير معين، لكنه معهود من حيث، تعلق الرؤية به، فحقه أن يشار إليه بذلك الاعتبار. ولا يصح، أن يقال: هناك[62]، "ما أنا رأيت أحدا" لأنه في قوة قولك: "ما أنا رأيت زيدا، ولا عَمْرا، ولا بكرا إلى غير ذلك"، في إفادة نفي الرؤية، بالنسبة إلى كل واحد من المفاعيل. وان اختلفا في الظهور، والنصوصية، فبقي عموم نفي الرؤية، لكل واحد منها ضايعا، لأن الفعل المثبت في اعتقاد المخاطب منسوب إلى واحد، فلا يحتاج في رد خطائه في الفاعل، إلى نفيه عن[63] كل واحد واحد.

وإنْ كان النـزاع، في رؤية واقعة على كل أحد، فهناك عبارتان[64]: وإحداهما: أن يقال: "ما أنا رأيت كل أحد"، والثانية: أن يقال: "ما أنا رأيت أحدا"[65]، لأنه لو كان النـزاع في فاعل رؤية واقعة على أحد، لا بعينه كان المناسب[66] أن يقول: "ما أنا رأيت الأحد من الناس، أو ذلك الأحد"، لا أن يقول(4a) "ما أنا رأيت أحدا"، فتعرض لنفي الرؤية، بالنسبة إلى باقي الآحاد، لما قلنا: من أن قولنا: "ما أنا رأيت أحدا"، في قوة قولنا: "ما أنا رأيت زيدا، ولا عمْرا، ولا بكرا، إلى غير ذلك"، لكونه لغوا .

وأقول: فيه نظر؛ لأنه إن كان زعم المخاطب، أن المتكلم فاعل رؤية واقعة على أحد، لا بعينه، كان المناسب، أن يقول المتكلم: "ما أنا رأيت أحدا"، يعني لست فاعل رؤية واقعة على أحد لا بعينه، قوله: لا يصح؛ لأنه في قوة قولك[67]: "ما أنا رأيت زيدا، ولا عمْروا، ولا بكرا، إلى غير ذلك"؛ فيبقى عموم نفي الرؤية، لكل منها ضائعا، لأن الفعل المثبت في اعتقاد المخاطب، منسوب إلى واحد، فلا يحتاج في رد خطائه في الفاعل إلى نفيه عن كل واحد واحد قلنا لم نرد في رد خطائه، على أن قال: إني لست فاعل رؤية واقعة على أحد لا بعينه، ولزم من ذلك عموم نفي الرؤية كما بينا آنفا؛ ولكن على سبيل الإجمال. وتفصيل "ما أنا رأيت زيدا، ولا عمروا، ولا بكرا، إلى غير ذلك". وهذا معني قوله: هذا في قوة ذلك. يعني هذا إجمال، وذاك تفصيل له، وهو لم يتعرض التفصيل، واكتفى بالإجمال. نعم: لو تعرض التفصيل كان لغوا، وارتكابا للزيادة على الحاجة[68]؛ لأن اعتبار عهدية، قيد لم يكن في كلام المخاطب. والأصل أن

---

61 أحدا : ناقصة في – ر- .
62 هناك : ناقصة في – ر- .
63 نفيه عن : ناقصة في – ر- .
64 عبارتين : في – ر- .
65 لآراء الجرجاني، انظر، *حاشية على المطول*، ص 113.
66 كالمناسب : في – ر- .
67 قولنا : في – ر- .
68 بل قوله ما أنا رأيت إلا أحدا أو ذلك الأحد فيه ارتكاب للزيادة على الحاجة : زائدة في – ر- .

يكون الفعل المذكور ثابتا، متحققا متفقا بينهما، ولا يكون المناظرة إلا في فاعل فقط. كأنَّ المخاطب يقول: إنك فاعل رؤية واقعة[69] (ر،[a]3) على أحد، والمتكلم يقول: لست فاعل رؤية واقعة[70] على أحد.

وإن كان زعم المخاطب، أن المتكلم فاعل رؤية واقعة على كل أحد، كان المناسب، أن يقول المتكلم: "ما أنا رأيت كل أحد"، ولا يصح، أن يقول: "ما أنا رأيت أحدا"، لأنَّا قد بيّنا، أن الفعل المتفق بين المتكلم والمخاطب في قولنا: "ما أنا رأيت أحدا"، هو:([b]4) الرؤية الواقعة على أحد لا بعينه، لا على كل أحد.

قوله: لو كان النـزاع في فاعل رؤية واقعة على أحد لا بعينه، كان المناسب أن يقول: "ما أنا رأيت الأحد من الناس أو ذلك الأحد": لا أن يقول: "ما أنا رأيت أحدا"[71]، فتعرض[72] لنفي الرؤية بالنسبة إلى باقي الأحاد، لما قلنا: من أن قولنا: "ما أنا رأيت أحدا"، في قوة قولنا "ما أنا رأيت زيدا، ولا عمروا، ولا بكرا، إلى غير ذلك"، لكونه لغوا. قلنا: هذا مبني على عدم التفرقة بين الإجمال والتفصيل، والتعرض لنفي الرؤية بالنسبة إلى واحد واحد، إنما هو عند التفصيل لا الإجمال[73]، كما ذكرنا آنفا. وأيضا التعرض لنفي الرؤية بالنسبة إلى (واحد واحد على تقدير أن يكون النـزاع في فاعل رؤية واقعة على كل أحد لغو، لأنه إذا نفي المتكلم فاعلا لرؤية واقعة على واحد أي واحد كان، علم ليس فاعلا لرؤية واقعة على كل أحد فيلغو حينئذ التعرض لنفي الرؤية بالنسبة) [74] إلى باقي اللآحاد.

وأما الثاني: فلأن كون الاستثناء من الإثبات إنما لزم من كلامهم في توجيه، أن تقديم الضمير وإيلاءه حرف النفي، يقتضي أن لا يكون زيد مضروبا، حيث قالوا: إن مثل هذا التقديم، إنما يكون لرد الخطأ في فاعل فعل معين مقرر، هو الضرب لغير زيد فيكون المعنى أن هذا الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري لا أنا فلا يكون زيد مضروبا لك كما لا يكون مضروبا لغيرك وظاهر أنْ كون الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلما مقررا، بناء على أن الاستثناء من الإثبات.

فحاصل اعتراض مولانا -رحمه الله- أنكم لما جعلتم الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلما مقررا جعلتم الاستثناء من الإثبات لا من النفي، فلا يكون من انتقاض النفي بإلا في

---

69 الرؤية الواقعة : في – ر- .
70 الرؤية الواقعة : في – ر- .
71 أحد : في – ر- .
72 فيتعرض : في – ر- .
73 لا له لإجمال : في – ر- .
74 بالنسبة إلي : ناقصة في – ر- .

شيء. وفي قوله -رحمه الله[75]- أجدر بأن تعرض[76] عليه إشارة إلى أنه يمكن أن تعرض[77]. ويقال هذا التوجيه مبني على الاستثناء من الإثبات. وهو غير جائز، لكن الأولي أن يسلم ذلك. ويمنع انتقاض النفي بإلا إذ لا مجال للمناقشة فيه، بخلاف الاستثناء(5[a]) من الإثبات، حيث جوّزوه في بعض الصور. ووجه الإشارة أن الشيخين تمسكا في بيان التناقض بمقدمتين: إحداهما: أن تقديم الضمير، و إيلاءه حرف النفي يقتضي أن لا يكون زيد مضروبا. و الثانية: أن بعض النفي بإلا يقتضي أن يكون زيد مضروبا. واعترض صاحب الإيضاح على المقدمة الأولى. وقال: مولانا -رحمه الله- الثانية أولى بالاعتراض، فيفهم[78] أمران، أحدهما: أن الاعتراض على المقدمة الأولى، أيضا متوجه[79]. والثاني: أن الاعتراض على المقدمة الثانية راجح، أما الأمر الأول فلأن هذا الاعتراض و إن أجيب لكن يمكن دفع جوابه بوجهين :

الأول: أنه مبني على رجوع الاستثناء إلى الإثبات. وهو غير جائز.

والثاني: أن هذا الرجوع ينقض (ر،3[b]) قضية الانتقاض .

وأما الأمر الثاني: أعني رجحان الاعتراض على المقدمة الثانية، فلما ذكرنا[80]، من أنه لا مجال للمناقشة فيه (بخلاف الاعتراض على المقدمة الأولى وأن تثبت)[81] في دفع جوابه الأول، فقد يناقش فيه بجواز الاستثناء عن الإثبات في بعض الصور كما ذكرنا و أن تثبت بالوجه الثاني يقال لا معنى لتطويل المسافة بل ينقض، ونقض[82] النفي من[83] أول الأمر[84]، و أما أن[85] الوجه الوجيه غير موجه.

فذلك لوجهه[86] الأول: إنا لا نسلم أن التقديم يقتضي إثبات المنفي لغيره. ونفي المثبت عنه إنما يقتضي أن لا يثبت هذا الجميع، أعني ضرب زيد. وعدم ضرب من سواه لغيره. وذلك يتصور على ستة أوجه:

---

75 تعالي : زائدة في – ر- .
76 يعترض : في – ر- .
77 يعترض : في – ر- .
78 منه : زائدة في – ر- .
79 موجه : في – ر- .
80 ذكر : في – ر- .
81 العبارات بين القوسين : ناقصة في – ر- .
82 و نقض : ناقصة في – ر- .
83 من : في – ر- .
84 به : زائدة في – ر- .
85 أن : ناقصة في – ر- .
86 صححتها من نسخة –ر- لأن في النسخة الأصلية: لوجوهه.

الأول: أن لا يضرب أحدا[87] من الناس.

الثاني: أن لا يضرب زيدا، ويضرب جميع من عداه.

الثالث: أن لا يضرب زيدا، ويضرب بعضا ممن عداه.

الرابع: أن يضرب زيدا[88]، ولا يضرب أحدا ممن عداه.

الخامس: أن يضرب زيدا، ويضرب بعضا من عداه.

السادس: أن يضرب جميع الناس.

واثنان منهما؛[89] الثاني والسادس ممتنعان. والباقي ممكن فلا وجه للحكم بامتناعه مطلقا.

الثاني: سلمنا أن التقديم يقتضي إثبات المنفي، ونفي المثبت لكن لا نسلم أن المنفي ضرب جميع من عداه، بل المنفي ضرب أحد ممن عداه. والحاصل أن النفي عام، لا المنفي على ما مر[90] آنفا.

الثالث: أنه يلزم على هذا التقدير، أن لا يكون فرق بين قولنا: "ما أنا ضربت إلا زيدا"، و"أنا ضربت إلا زيدا". وهذا هو الذي شنع به مولانا -رحمه الله- على علماء هذا الفن. وذلك لأنه على هذا التقدير، بحيث أن يكون المقدر، الذي وقع النزاع في فاعله هو: عدم الضرب الذي استثني منه زيد، فلا يكون النزاع في فاعل الفعل المثبت، بل في فاعل الفعل المنفي، كما كان في قولنا: "أنا ما ضربت إلا زيدا"، اذ لو كان النزاع في فاعل الفعل[91] المثبت، وكان المقصد من النفي، نفي[92] المتكلم كونه فاعلا ضرورة للفعل المثبت، رجع الاستثناء إلى الإثبات ضرورة أن جميع القيود غير الفاعل، يجب أن يكون مسلما متفقا بين المتكلم و المخاطب.

تمت الرسالة للنّحرير الشهير بعلي القُوشْجي، ر ح . تمت هذه النسخة الشريفة

على يد ضعيف العباد: مصطفى بن علي، الشاذلي مولدا للمولانا العلي

و الإزميري محتدا، في يايلاق قوزجق، في سنة ألف ومائة وسبعين القوشي

---------- تم ----------

87 أحد : في – ر- .
88 زيد : في – ر- .
89 اثنان منها هما : في – ر- .
90 كما مر : ناقصة في – ر- .
91 الفعل : ناقصة في – ر- .
92 أن ينفي : ناقصة في – ر- .

النسخة المخطوطة لرسالة تقديم المسند إليه لعلي القوشجي (مكتبة السليمانية، قسم رشيد أفندي، رقم: 1032)

الورقة الأولى

النسخة المخطوطة لرسالة تقديم المسند إليه لعلي القوشجي
(مكتبة السليمانية، قسم رشيد أفندي، رقم: 1032)

الورقة الأخيرة

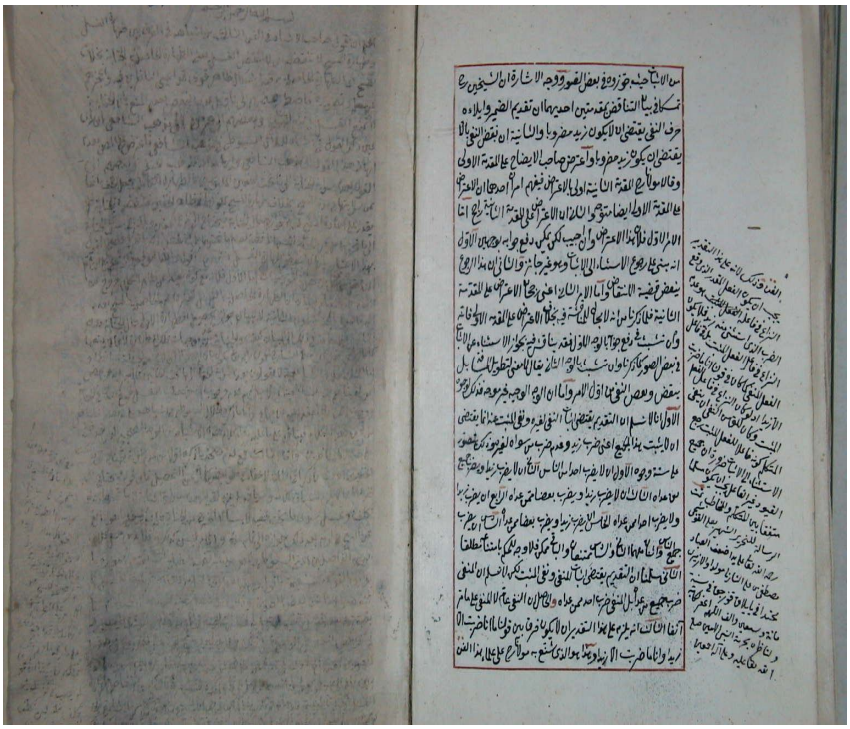

النسخة المخطوطة لرسالة تقديم المسند إليه لعلي القوشجي (مكتبة السليمانية، قسم راغب باشا، رقم: 374)

الورقة الأولى

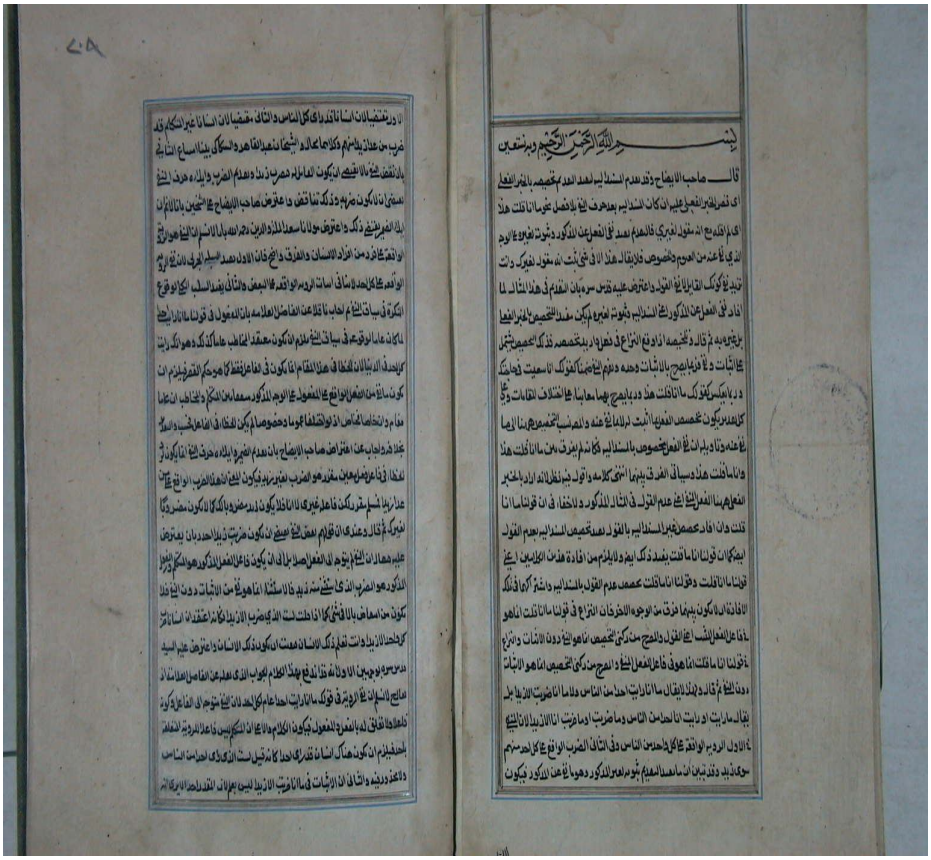

النسخة المخطوطة لرسالة تقديم المسند إليه لعلي القوشجي
(مكتبة السليمانية، قسم راغب باشا، رقم: 374)

الورقة الأخيرة

المصادر والمراجع

البغدادي، إسماعيل باشا: **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، إستانبول، 1951.

التفتازاني، سعد الدين عمر: **المُطوَّل على التلخيص**، إستانبول، 1308.

الجرجاني، عبد القاهر: **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988.

جلبي، مصطفى بن عبد الله كاتب: **كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون**، إستانبول،1941.

الحسيني، مير أبو الفتح بن مختوم: حاشية على رسالة علي القوشجي في تقديم المسند إليه، **مخطوطة، مكتبة راشد أفندي، قيصري' رقم 8/829.**

الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت: **معجم الأدباء**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1938.

الزيركلي، خير الدين: **الأعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، بيروت، 1963.

سريا، محمد: **سجل عثماني**، مطبعة سبيل، إستانبول، 1996.

صالح، ذكي: **آثار باقيه**، مطبعة عامره، إستانبول، 1329.

طشقبري زاده، أحمد أفندي: **موضوعات العلوم**، مطبعة الإقدام، إستانبول، 1313.

العطائي، نوعي زاده: **حدائق الحدائق في تكملة الشقايق (الشقائق النعمانية و ذيولها)**، الناشر: عبد القادر أوزجان، إستانبول، 1989.

الغزي، نجم الدين: **الكواكب السائرة بعين المائة العاشرة**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997/1418.

القزويني، جلال الدين محمد بن سعد الدين بن عمر: **الإيضاح في علوم البلاغة**، القاهرة ، 1970.

الكهالة، عمر رضا: ترجمة المؤلفين: **تراجم مصنفِي الكتب العربية**، دمشق، 1961/1380.

مجدي، محمد أفندي: **حدائق الشقائق (شقائق نعمانية وذيولها)** ، إستانبول، 1989.

الهروي، علي بن حسين الواعظ: **رشحات عين الحياة** ،بيروت، 1300.

يلدز، موسى، **"علي القوشجي وتحقيق رسالته في الاستعارة"** دراسات الجامعة الأردنية، العدد: 33، ص 313-323.

AYDIN, Cengiz, "*Ali Kuşçu*"**,** DİA, 408.

BARTHOLD, Wilhelm, *Uluğ Bey ve Zamanı***,** Çev. İsmail Aka, Ankara, 1997.

BROCKELLMAN, Carl, *Geschichte der Arabischen Literatur (GAL),* Leiden, 1938.

DİZER, Muammer, *Ali Kuşçu*, Kültür ve Turizm Bakanlığı Yayınları: 913, Ankara, 1988.

İNALCIK, Halil, *The Ottoman Empire, The Classical Age (1300-1600),* London, 1994.

İZGİ, Cevat, *Osmanlı Medreselerinde İlim*, İz Yayıncılık, İst. 1997

KANKAL, Ahmet, *"Ali Kuşçu"* AÜDTCF Dergisi, c. XXXVI.Sayı 1-2.

ÜLKEN, Hilmi Ziya, *İslam Düşüncesi (Türk Düşüncesi Tarihi Araştırmalarına Giriş),* Ülken Yayınları, İstanbul, 2000.

ÜNVER, A.Süheyl, *Ali Kuşçi Hayatı ve Eserleri,* İstanbul, 1948.

YILDIZ, Musa, *'Bir Dilci Olarak Ali Kuşçu ve Risâle fi'l-İsti'âre'si'* Kültür Bakanlığı Yayınları / 2913; Kültür Eserleri Serisi/376, Ankara, 2002**.**

رسالة تقديم المُسْنَدِ إليه (مَا أنَا قُلْتُ) لعَلِيّ القُوشْجِي:
تحقيق ودراسة

الملخّص:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ودراسة رسالة "تقديم المسند إليه" لعليّ القوشجي اللغويّ التركي الأصل، الذي عاش في العصر التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي) في زمن السلطان محمد الفاتح .

وقد جرى تحقيق الرسالة وفق نسختين مخطوطتين في تركيا في مكتبة "السليمانية" في إستانبول. وقد تناول علي القوشجي في هذه الرسالة التعليقَ على المفهوم من عبارة "ما أنا قلت" بالتفصيل. وحاول أنْ يوضح العلاقة بين الكلام والمعنى باستخدام قواعد المنطق والفلسفة معتمدا على آراء عبد القاهر الجرجانيّ، والسكاكيّ، والقزوينيّ، والتفتازانيّ، والسيد الشريف الجرجانيّ.

الكلمات المفتاحية: تقديم المسنَد إليه، ما، قلتُ، النقي، الإثبات

Ali Kuşçu'nun Takdîmu'l-Musned İleyh (Mâ Ene Kultu) Risalesi:
Tahkik ve Araştırma

***Atıf* / ©-** Alp, M. (2007). Ali Kuşçu'nun Takdîmu'l-Musned İleyh (Mâ Ene Kultu) Risalesi: Tahkik ve Araştırma. *Çukurova Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi 7* (2), 147-168.

Özet- *Bu Araştırma, Hicri IX. (Miladi XV.) asırda Fatih Sultan Mehmed döneminde yaşamış olan Türk Dilbilimcisi Ali Kuşçu'nun "Takdîmu'l-Musned İleyh" adlı Risalesinin tahkik ve incelemesini hedeflemektedir. Tahkik İstanbul'da Süleymaniye Kütüphanesinde bulunan iki yazma nüshadan yapılmıştır. Ali Kuşçu bu risalesinde,* مَا أنَا قُلتُ */ Mâ Ene Kultu, ifadesinin filolojik ve felsefi açıklamasını yaparak ayrıntılı bir şekilde yorumlamıştır. O, Abdulkâhir Cürcânî, Sekkâkî, Kazvînî, Taftazânî, Seyyid Şerîf Cürcânî gibi Arap Dilbilimcilerin görüşlerinden faydalanarak Mantıkî ve Felsefî yaklaşımalarla, mana ile lafız arasındaki ilişkiyi açıklamya çalışmıştır.*

Anahtar Kelimeler- *Takdîmu'l-Musned İleyh, Mâ, Kultu; Nefy, İsbât*

.